اقتصاد

الحجر يريح «الكاش» في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ساهمت فترة الحجر الصحي بالمغرب في ارتفاع قوي للتعامل بالكاش (التعامل نقدا)، حيث زاد 4 مليارات دولار، هذا في الوقت التي عرفت الودائع لدى المصارف ارتفاعا طفيفا. وتجلى من بيانات البنك المركزي، أن الكاش الرائج في السوق بالمغرب قفز إلى حوالي 29 مليار دولار في مايو/ آيار الماضي، بزيادة بنسبة 15,7 في المائة مقارنة بالمستوى الذي بلغه منذ بداية العام الماضي، و20,4 في المائة قياسا بالمستوى الذي وصل إليه في مايو/ آيار من العام الماضي. وفي الوقت الذي قفز الكاش إلى مستويات قياسية، لم ترتفع الودائع لدى المصارف في الخمسة أشهر الأخيرة سوى بنسبة 0,5 في المائة، كي تستقر في حدود 96 مليار دولار. ويكرس الكاش السائد في السوق في الفترة الأخيرة، ظاهرة يشير مراقبون والبنك المركزي إليها في الأعوام الأخيرة، حيث يعتقدون أن ذلك يرتبط بمخاوف لدى الفاعلين الاقتصاديين من المراجعات الضريبية. ويعتبر محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، أن السيولة المصرفية، تأثرت في الأشهر الأخيرة، بخروج الكاش المرتبط بالمساعدات التي وفرتها الدولة لحوالي 5,3 ملايين أسرة في ظل الحجر الصحي والطوارئ الصحية. وكانت الأسر الفقيرة والهشة التي وفرت لها الدولة عبر صندوق مكافحة الجائحة مساعدات تتراوح بين 80 و115 دولارا في الشهر منذ انتشار الفيروس، سحبت تلك الأموال من المصارف ووكالات تحويل الأموال.

ومن المنتظر أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الوضعية المتسمة بتوسع دائرة التعامل بالكاش، من أجل اتخاذ تدابير عبر مشروع قانون المالية التعديلي، تساهم في جذب الكاش إلى المصارف. وأطلق المغرب قبل أشهر، بهدف تقليص المعاملات التي تتم بواسطة النقد، وسيلة جديدة للأداء متمثلة في المحفظة الإلكترونية، التي أريد من ورائها تمكين الأشخاص من تنفيد العديد من العمليات بشكل إلكتروني، مادامت تتيح تحويل الأموال من شخص لآخر والأداء لفائدة التجار أو سحب أو إيداع الأموال. ويتصور مراقبون أن التعامل بالكاش في المغرب، مرده إلى عدم استعمال الفواتير بشكل شامل من قبل التجار، بالإضافة إلى سيادة القطاع غير الرسمي، الذي كشفت الجائحة عن حجم الذين يرتهنون له في معاشهم. ويفضل العديد من التجار والفاعلين في المهن الحرة في المغرب التعامل بالنقد عوض اللجوء إلى استعمال الشيكات، بل إن التجار أضحوا يحتفظون بالسيولة ويتفادون وضعها في المصارف، خوفا من تتبع عملياتهم من قبل الإدارة الجبائية.

وعمدت الحكومة عبر قانون مالية العام الحالي إلى الكشف عن تدبير يشجع الأشخاص الذين لديهم «كاش» على إيداعه لدى مصرف، حيث يفترض فيه ملء استمارة لن توجه لإدارة الجباية، غير أنه سيتم اقتطاع 5 في المائة من المبلغ لفائدة الدولة برسم المساهمة الإبرائية، غير أن الظروف التي خلقتها الجائحة أربكت تلك العملية. وسبق للبنك المركزي أن اعتبر أن الانخفاض الذي عرفته الودائع قد يفسر بالقوانين والمراقبة التي تستدعيها محاربة غسيل الأموال ومحاربة الإرهاب، خاصة في بلدان الاستقبال التي أضحت أكثر تشددا في الإجراءات ذات الصلة بمصدر الأموال ووجهتها.

(كريم جعفر/فرانس برس)

«القطرية» تطلب تعويضات من دول الحصار

أطلقت الخطوط الجوية القطرية طلب تحكيم استثماري بمليارات الدولارات بحق الإمارات والبحرين والسعودية ومصر، نظراً لقيام دول الحصار بممارسات تتعارض مع القانون، وهي تطلب إجمالا ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من دول المقاطعة كتعويض عن إجراءات غير قانونية. وقالت الخطوط القطرية إنه في 5 يونيو/ حزيران من عام 2017 وبدون سابق إنذار، اتخذت دول الإمارات والبحرين والسعودية ومصر إجراءات مشتركة بقصد إلحاق الضرر عمدا بالخطوط الجوية القطرية وعملياتها. ولفتت إلى أن عمليات التحكيم تسعى للتعويض عن إجراءات الدول المقاطعة من إخراج الخطوط القطرية من أسواقها وحظر تحليق طائراتها في مجالاتها الجوية. وشرحت الخطوط الجوية القطرية أنها تسعى إلى الحصول على تعويض كامل عن هذه الأضرار من خلال طلبات للتحكيم الدولي في منازعات الاستثمار التي تم تقديمها بموجب ثلاث معاهدات منفصلة.

أخبار مختصرة

توقعات بانكماش الاقتصاد الأردني

قال وزير المالية الأردني محمد العسعس، إن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى انكماش اقتصاد بلاده في 2020 لأول مرة منذ عقود. وأشار العسعس، في حوار مع فريق «بلدان في دائرة الضوء» التابع لـ «النقد الدولي» نشر أمس، وفقا لوكالة «الأناضول»، إلى أن التوقعات تدعو إلى القلق، «لأن الأردن استطاع قبلا أن يحقق نموا بمتوسط 2 في المائة». وأضاف «استطعنا تحويل محنة كورونا إلى منحة.. استجبنا للأزمة بتدابير عاجلة على مستوى سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، اقترنت بقوة الأساسيات الاقتصادية بما فيها استدامة القدرة على تحمل الدين وسلامة النظام المالي».

شركات الخليج ترجئ استثمارات

قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني إن الشركات في منطقة الخليج، التي تضررت بسبب تراجع أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا، سترجئ على الأرجح الاستثمارات هذا العام، حيث تولي اهتمامها للتكاليف والسيولة. وحذرت الوكالة من أن التعافي سيستغرق ما لا يقل عن بضعة فصول. وأصدرت الوكالة تقييمات سلبية لستة عشر كيانا في دول مجلس التعاون الخليجي الست، وتتوقع انكماشا اقتصاديا في نطاق بين منتصف وأقصى خانة الآحاد لمعظم دول المجلس هذا العام. وقالت الوكالة في تقرير: «نتوقع ضغطا شاملا في معظم القطاعات والأسواق في المنطقة».

نيكي ينخفض قبل عطلة نهاية اسبوع طويلة

انخفضت الأسهم اليابانية أمس، مع جني مستثمرين الأرباح قبل عطلة نهاية اسبوع طويلة، في حين ضغط ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا محليا على مشغلي شبكات السكك الحديدية الرئيسية. ونزل المؤشر نيكي 0,58 بالمائة إلى 22751,61 نقطة، قبل عطلة نهاية اسبوع تستمر اربعة ايام، والتي كان يفترض ان تتزامن مع بدء دورة طوكيو للالعاب الاولمبية. وقال هيروشي واتانابي، كبير الاقتصاديين في سوني فاينشال القابضة «قطاع التكنولوجيا، الذي كان قد بدا ينتعش حتى قبل الجائحة، يظل نجما صاعدا في السوق نتيجة جميع التغيرات الاجتماعية التي سببها الفيروس».

مصر تستعد لاقتراض 7,5 مليارات دولار من الأسواق الدولية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تكشف الحكومة المصرية من عمليات الاستدانة الخارجية، على خلفية تراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، خاصة من أنشطة رئيسية، مثل السياحة وتحويلات المغتربين، وحسب مصادر رسمية فإن الحكومة تعتزم اقتراض نحو 7,5 مليارات دولار من الأسواق الدولية خلال العام المالي الجاري، عبر إصدار سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار لأول مرة، إضافة إلى 7 مليارات دولار عبر السندات، فضلاً عن إصدار بالصكوك الإسلامية لم تعلن عن قيمته بعد. وقال رئيس وحدة الدين في وزارة المالية المصرية محمد حجازي إن الحكومة حاليا في مراحل متقدمة من اقتراض 500 مليون دولار عبر طرح سندات خضراء، فيما سيكون أول طرح من نوعه لمصر لتلك الأداة التمويلية. والسندات الخضراء هي إحدى أدوات الدين ذات الدخل الثابت، تتخصص في تمويل المشروعات المناخية والبيئية.

وأضاف حجازي في تصريحات لوكالة «بلومبيرغ» أن الوزارة تنتظر أيضا الموافقات النهائية لبيع ديون متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تعرف بـ«الصكوك»، إذ تستهدف مصر بها البنوك والصناديق الإسلامية في مصر والخليج، مشيرا إلى أنهم «استمروا في سؤالنا عن المنتجات المالية الإسلامية».

وحصلت مصر الأسبوع الماضي على قروض من البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم) بلغت 3,55 مليارات دولار، إضافة لنحو 300 مليون دولار للبنك الأهلي المصري الحكومي.

وقال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أمس الأربعاء، إن مصر كانت ثاني أكبر مستفيد من أمواله التي منحها في النصف الأول من 2020، إذ تلقت 459 مليون يورو من استثمارات البنك البالغة 5,1 مليارات يورو (5,9 مليارات دولار)، تم تخصيصها لدعم الاقتصادات التي تضررت من تداعيات فيروس كورونا.

كما وافق بنك الاستثمار الأوروبي الأسبوع الماضي على تقديم قرض لمصر بقيمة 2,2 مليار دولار، وأعلن صندوق النقد الدولي، في يونيو/ حزيران، موافقته على منح مصر تمويلاً بقيمة 5,2 مليارات دولار سيسدد خلال عام واحد، وقبلها وافق مجلس إدارة الصندوق في مايو/ أيار الماضي على منح مصر قرضا طارئا بقيمة 2,8 مليار دولار، لمساعدة البلاد على التعامل مع تأثير وباء كورونا.

عن حصيلة قانون التصالح في مصر

مصطفى عبد السلام

فجأة كشرت الحكومة المصرية عن أنيابها، وبدأت في ملاحقة المباني والعقارات المخالفة والتي يقدر عددها بنحو 3 ملايين عقار. وبأسلوب أفلام «الأكشن» والحركة والتشويق راحت أجهزة الدولة تهدم مئات من المباني المخالفة في محافظات عدة رفض أصحابها التقدم بطلب للتصالح ودفع الغرامات المقررة في القانون الجديد، بل وتنقل المواقع الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي عمليات الهدم بالصوت والصورة لملايين المواطنين، في محاولة من السلطة لإيصال رسالة مفادها أنه إذا لم تسارعوا في سداد الغرامات فسنسوي عقاراتكم بالأرض وخلال لحظات سنحولها إلى ركام، وبالتالي تضيع ملايين الجنيهات التي تم إنفاقها في عملية التشييد والبناء، كما سيتم إنفاق مثلها في عملية التخلص من الركام.

كما راحت وسائل الاعلام تبالغ في نشر الأخبار المتعلقة بهدم المباني المخالفة وتفرط في إعادة نشر التهديدات بإزالة العقارات التي تمت إقامتها أصلا تحت أعين وسمع أجهزة الحكومة والمحليات، وزادت الحبكة حينما كثفت وسائل الإعلام النشر عن إحالة آلاف المخالفين الرافضين للتسوية للقضاء العسكري وإلزام هؤلاء بسداد غرامات ضخمة للإفراج عنهم تصل إلى مليون جنيه، وبالتالي وكما يقول المثل المصري «موت وخراب ديار».

اندفاع الحكومة نحو إعادة إحياء ملف العقارات المخالفة جاء عقب تراجع إيرادات الدولة بشدة بسبب تداعيات تفشي كورونا على الاقتصاد والأنشطة التجارية.

وحسب تصريحات محمد معيط، وزير المالية، يوم 8 يونيو/حزيران، فإن الإيرادات العامة انخفضت بنحو 124 مليار جنيه.

السؤال هنا: ما هو مصير حصيلة «قانون التصالح في مخالفات البناء» التي تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات؟ هل ستُوجّه مباشرةً إلى خزانة الدولة، وبالتالي لاحقا لدعم رغيف الخبز والكهرباء والوقود ومشروعات البنية التحتية، والإسكان الاجتماعي، وغيرها من المشروعات الخدمية التي تحتاج إلى دعم كبير لاستكمالها ودخولها الخدمة كما قال علاء والي، رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب، أم ستوجه لتغطية خسائر الاقتصاد الفادحة الناجمة عن فيروس كورونا والتي تتوقع الحكومة أن تراوح ما بين 88 و180 مليار جنيه خلال العام المالي الحالي، 2020-2021، أم ستذهب لتمويل إنشاء القصور الرئاسية ومقر مجلس الوزراء والحي الحكومي ودار الأوبرا ومجمع الفنون وأعلى برج في أفريقيا والقطار المكهرب، وهي المشروعات الجديدة الجاري تشييدها في العاصمة الادارية الجديدة وتمول من موازنة الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر؟

محور

الفساد ينهش قوت العرب

اشتعلت خلال الآونة الأخيرة حرب ملفات فساد في الكثير من الدول العربية، ما أطاح برؤوس كبيرة لتكشف عن عمليات نهب قياسية ومنظمة للمال العام، الأمر الذي فاقم من معيشة الشعوب ورفع معدلات الفقر والجوع إلى مستويات مرعبة، وفي الوقت الذي جاءت فيه دول الحروب والاضطرابات في مقدمة البلدان الأكثر نهبا للثروات، مثل سورية ولبنان والعراق وليبيا، لم تسلم دول الخليج الغنية بالنفط من مقصلة نهب المال العام، إذ تكبّدت نحو 320 مليار دولار في 5 سنوات

الشعوب تدفع ثمن الفساد فقرا وجوعا (محمد سعيد/الأناضول)

الكبار يسرقون والشعوب تجوع

نهب منظّم للمال العام في سورية والعراق ولبنان

التفّت شبكات فساد منظّمة حول حكومات عربية ما منحها تسهيلات كبيرة لنهب المال العام، وفي المقابل زاد عدد الفقراء والجوعى إلى مستويات قياسية

بغداد، إسطنبول، بيروت ـ **زيد سالم عدنان عبدالرزاق، ريتا الجمّال**

حلّت الدول العربية التي تعاني من حروب واضطرابات في صدارة البلدان الأكثر نهبا للمال العام في المنطقة، إذ تكونت فيها شبكات فساد التفّت حول الأنظمة، ما منحها تسهيلات كبيرة لسرقة المليارات واستنزاف أكبر قدر من ثروات تلك البلاد. وفي المقابل ازدادت معاناة شعوب تلك الدول وأصبحت على حافة المجاعة رغم امتلاك بلادها ثروات وإمكانيات هائلة. وتخوض حكومات هذه الدول حربا واسعة لمكافحة الفساد في محاولة للحد من تداعيات هذا الملف المتشابك الذي تورط فيه مسؤولون كبار داخل الأنظمة أو من أنصارهم، إلا أن مراقبين يؤكدون أن هذه الحملات شكلية ولتجميل وجه هذه الحكومات التي تشارك في نهب المال العام. وفي هذا التحقيق نستعرض 3 نماذج عربية ضمن هذا الإطار، وهي سورية والعراق ولبنان.

سورية: فساد وتجويع

زاد ظهور رئيس مجلس الوزراء السابق بحكومة بشار الأسد، عماد خميس، أخيرا، بدلي بصوته الانتخابي، من خيبة السوريين، الذين عوّلوا على ما يسمى «حملة مكافحة الفساد» التي طاولت خميس بعد اتهامه باختلاس وتبديد مال عام مقدر بنحو 400 مليون دولار، حسب ما نشرت مواقع سورية. ويدلّل الاقتصادي السوري، علي الشامي، نبض وخيبة السوريين بقوله: صراحة استبشر البعض خيراً منذ العام الماضي، وقت أصدرت وزارة المال بشهر يوليو/ تموز، قرار الحجز الاحتياطي على مسؤولين ومتنفذين، بينهم وزير التربية هزوان الوز، المقرب من أسماء الأخرس زوجة بشار الأسد، وتبعت ذلك القرار حجوزات على رجال أعمال ومقربين من الأسد وزوجته، كابن خاله رامي مخلوف وقريب أسماء طريف الأخرس وآخرين. لكن، حسب حديث الشامي لـ«العربي الجديد»، تأكد السوريون أن الحملة والحجوزات إنما صدرت لتسويق أسماء الأسد وقيادتها لحملة مكافحة الفساد، ولم تتطور الأمور والملاحقة إلا بحق رامي مخلوف، لكن السوريين يعلمون أن الخلاف أسري وسياسي والأموال التي ستسترد ستذهب لحساب أسرة الأسد».

من جهته، يرى الاقتصادي السوري محمود حسين، أن «أساس الفساد بسورية هو نظام الأسد، الذي يعيش عليه، فكيف يمكن تصديق نظام نهب أموال السوريين وبدّد ثرواتهم أنه سيكافح الفساد؟»، ويلفت حسين خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن السؤال هنا: كيف انعكست الأموال المستردة على حياة السوريين؟ هل تم رفع الرواتب والأجور؟ هل استخدمت لتحسين سعر الصرف؟ هل تم استيراد سلع ومنتجات غذائية؟ وأكد أن عدد الفقراء ارتفع إلى أكثر من 90%، وتهاوت الليرة وتراجعت قدرة السوريين الشرائية. وأضاف: ربما هناك فساد منظم يتعلق ببيع وتاجير ثروات السوريين عبر سماسرة وعمولات، وخاصة النفط والغاز لروسيا وإيران، وهو مرئي وموثق باتفاقات، وهناك فساد أصغر يتعلق ببيع حتى غذاء السوريين لحلفاء النظام. وكانت سورية قد احتلت، العام الماضي، المركز قبل الأخير في قائمة التقرير السنوي لمؤشرات «مدركات الفساد»، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. وصنفت «منظمة الشفافية الدولية» في تقريرها السنوي، سورية في المرتبة 178 برصيد 13 نقطة، تلتها جنوب السودان والصومال في المرتبة الأخيرة، برصيد تسع نقاط.

> ارتفاع عدد الفقراء والجوعى إلى مستويات قياسية

العراق: وعود حكومية

وفي العراق، حمل رئيس الحكومة الحالي، مصطفى الكاظمي، ملف مكافحة الفساد ضمن وعوده التي أطلقها للمواطنين عموماً والمتظاهرين خاصة، ولا سيما أنه جاء نتيجة استقالة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي، الذي شهدت فترته صعود الميليشيات المسلحة إلى هرم السلطة وإدارة الدولة عبر الأحزاب الدينية المقربة من إيران، إلا أن مراقبين يؤكدون أن الكاظمي حاله كحال غيره، لن يتمكن من محاسبة الفاسدين. ولا توجد تقارير عراقية واضحة بشأن الأموال المهدورة منذ سنوات في البلاد، بسبب تشظي التصريحات وعدم اعتماد الحكومة على هيئة محددة تتكفل بهذا الملف، إلا أن تقارير دولية، منها ما صدر عن منظمة الشفافية، الشهر الماضي، أشار إلى أن العراق خسر أكثر من 300 مليار دولار بسبب الفساد خلال السنوات الماضية، مبيناً أن العراق من أكثر دول العالم فساداً. نائب في البرلمان العراقي ومقرب من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، قال إن الأخير لا يملك وقتا ولا أدوات لفتح كل ملفات الفساد كونه، بلا كتلة سياسية تحميه وحكومته مؤقتة لكنه عازم على تقليص حجم الفساد، حسب تصريحاته. وأضاف النائب في حديثه مع «العربي الجديد» شرط عدم ذكر اسمه، أن فتح هذه الملفات سيورط الكاظمي مع أحزاب وفصائل مسلحة ويمس شخصيات مهمة بالعملية السياسية، أبرزها نوري المالكي، لذلك هو يعمل على سد الثغرات التي تُمارس، منها عمليات الفساد المالي والسيطرة على مقدرات وموارد الدولة، عبر شنّ حملة واسعة وغير مسبوقة للسيطرة على المنافذ الحدودية البرية بين العراق وجيرانه من أجل تجفيف منابع نهب الأموال، لأن المنافذ تُعد شرياناً مالياً مهماً للأحزاب.

وكان البرلمان العراقي قد تعهد بإقرار حزمة تشريعات تتعلق بعمل هيئة النزاهة واسترداد أموال الدولة، إضافة إلى إيجاد حلول لمشكلة المشاريع الوهمية والمتعثرة، التي تشمل مدارس ومستشفيات وطرقا وغيرها، جاء ذلك خلال فترة اشتداد التظاهرات الشعبية التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قبل استقالة المهدي، إلا أن الواقع العراقي لم يشهد تطبيق أي من هذه القرارات، من جانبه، اعتبر عضو مجلس النواب علي البديري، أن هناك «خللاً في عمل البرلمان». وقال البديري، لـ«العربي الجديد»، إن «ملفات الفساد هي الأكثر تعقيدا في العراق، ولعل التظاهرات التي خرج فيها الشباب في ساحة التحرير ببغداد ثم امتدت إلى كل محافظات وسط وجنوب البلاد كانت تطالب بمحاسبة الفاسدين الذين سرقوا العراق، لذلك تتهرب منها السلطات عبر الإعلانات والبيانات واللجان التحقيقية التي تشكلها، ولا تصدر أي قرارات عنها، وإذا صدرت فلا يتم تنفيذ أي منها، لأن القضاء العراقي مكبل بالهيمنة الحزبية والتأثيرات السياسية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مغامرات حفتر

كشّفت حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا تحركاتها، خلال الفترة الأخيرة، من أجل الحدّ من عمليات الفساد التي زادت في ظل تواصل الحرب في البلاد. وكانت الحكومة الليبية قد كشفت مؤخرا عن وثيقتين قالت إنهما تثبتان وقائع فساد مالي للواء المتقاعد خليفة حفتر وعملياته في البلاد. ونشر حساب عملية «ركان الغضب» التابع لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا على فيسبوك، صورة من الوثيقتين المسربتين، اللتين اظهرتا «تغوّل هيئة الاستثمار العسكري، احدى الاذرع الاقتصادية لعليشيا حفتر، على اراضي وممتلكات الدولة».

الخليج يخسر 320 مليار دولار في 5 سنوات

تصدرت السعودية دول الخليج من حيث حجم الفساد والاموال المنهوبة بنحو 180 مليار دولار في 5 سنوات

الكويت ـ **احمد الزعبي**

تتصاعد موجة الانتقادات في الشارع الخليجي مع الكشف عن العديد من قضايا الفساد الكبرى التي طاولت مسؤولين في الجهات الرسمية وشخصيات عامة ووصل صداها إلى الأوساط العالمية. وتكشف بيانات حديثة أن فاتورة الفساد الذي ينخر في الخليج ضخمة إذ بلغت خلال الـ 5 سنوات الأخيرة نحو 320 مليار دولار، حسب تقرير لمؤسسة كابيتال إيكونوميكس، ومقرها لندن، واطلعت عليه «العربي الجديد». وتصدرت السعودية دول الخليج من حيث عدد قضايا الفساد وحجم الأموال المنهوبة بقيمة 180 مليار دولار، فيما جاءت الإمارات في المركز الثاني ثم الكويت والبحرين، في حين أشادت المنظمات الدولية بإجراءات قطر التي احتلت المركز الأول عربيا في مؤشر مدركات الفساد وجاءت عمان في المركز الثاني.

السعودية: فاتورة باهظة

استفحل الفساد في العديد من الأنشطة الاقتصادية السعودية الأمر الذي دفع الحكومة إلى التحرك للحد من تداعيات هذا الملف.

وكانت وسائل إعلام غربية قد كشفت، مؤخرا، أن محققين سعوديين يلاحقون المتهم بالفساد، سعد الجبري، الذي كان يعمل في وزارة الداخلية السعودية وأصبح هاربا.

وأكدت صحيفة وول ستريت جورنال أن الجبري متهم هو وأفراد من عائلته وآخرون مقربون له بإنفاق ما يقارب 11 مليار دولار من الأموال الحكومية، وتحويل أموال من حسابات خارجية، وأيضا تحميل المملكة مزيدا من الرسوم في صفقات مع شركات غربية. وقال مدير وحدة البحوث في مركز الخليج العربي للاستشارات الاقتصادية، عبد العزيز الشهري، إن حجم الفساد في السعودية في السنوات الـ 5 الأخيرة يتجاوز حجم الفساد في كافة الدول الخليجية مجتمعة. وأضاف الشهري خلال اتصال عبر سكايب مع «العربي الجديد» أن حجم الفساد تزايد في المملكة خلال الفترة الماضية بسبب غياب الرقابة الشعبية فضلا عن الانخراط في الصراعات الخارجية ودعم الأطراف المتناحرة في حروب المنطقة وتركز السلطات في يد شخص واحد. بدوره، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز، فايز الابراهيم، لـ «العربي الجديد» أن المشاريع الحكومية تفتح أبواب الفساد على مصراعيه أمام الفاسدين وسراق المال العام خصوصا الإجراءات المتعلقة بإرساء المناقصات ومحاباة شخصيات معروفة في الأسرة الحاكمة أو رجال الأعمال المقربين من السلطة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

وأوضح الإبراهيم أن الفساد دائما يبدأ من رأس السلطة في الدول التي تغيب عنها مظاهر الرقابة الشعبية والديمقراطية، حيث تضطر العديد من الحكومات إلى تقديم رشاوي للمواطنين من خلال زيادة البدلات وغيرها من الأمور لإسكات الشعب عن السرقات والممارسات التي قد تتسبب في غضب شعبي، مؤكدا في الوقت نفسه أن الإجراءات الحكومية بشأن مواجهة الفساد ومحاسبة الفاسدين غير كافية لردع المتجاوزين.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد زعم قيامه بحملة موسعة ضد الفاسدين في المملكة حيث تم إلقاء القبض على عدد من رجال الأعمال البارزين وأفراد من الأسرة الحاكمة، فيما أعلنت المملكة نجاحها في استعادة حوالي 106 مليارات دولار من الأصول والثروات «المنهوبة»، غير أن المنظمات الدولية أكدت أن العملية تمت في غياب أي نوع من الشفافية، ولم يُعلن عن أي تحقيقات أو محاكمات عادلة للمشتبه بهم.

الإمارات: غسل الأموال

على الرغم من تصريحات المسؤولين الإماراتيين بشأن ابتكار وسائل جديدة لمحاربة الفساد ومحاسبة المتجاوزين وتطبيق معايير النزاهة والشفافية، إلا أن الإمارات أصبحت واحدة من أهم الدول الحاضنة للفساد بسبب تسهيل عمليات غسل الأموال وإيواء عدد كبير من الهاربين والفاسدين. وكشف مصدر قانوني إماراتي لـ «العربي الجديد» أن هناك عشرات البلاغات بشأن قضايا الفساد وغسل الأموال، لم يتم التحقيق فيها بشكل جدي حيث قامت النيابة العامة الإماراتية بالإفراج عن المتورطين على الرغم من وجود أدلة الإدانة. وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أن إجمالي فاتورة الفساد في الإمارات خلال السنوات الخمس الأخيرة بلغ نحو 90 مليار دولار، لافتا إلى أن هذا الرقم من واقع القضايا التي كشف عنها ولكن بالطبع الرقم أكبر بكثير، بسبب التسهيلات التي يحصل عليها الفاسدون لتمرير معاملاتهم من خلال الأراضي الإماراتية التي أصبحت خصبة للفساد.

عمليات فساد كبيرة عرفتها بنوك الإمارات (Getty)

تونس: حرب تغذيها الخصومات السياسية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تشتعل في تونس خلال الآونة الأخيرة حرب ملفات الفساد وسط مناخ سياسي مأزوم أطاح حكومة إلياس الفخفاخ، الذي واجه تهم استغلال النفوذ والوقوع في تضارب المصالح.

وتتصاعد المخاوف من تحويل ملفات الفساد إلى أداة حرب بين الأحزاب السياسية والزج بالإدارة ومؤسسات الرقابة الحكومية في خصومات بين أطراف الحكم، وبطالب نشطاء وسياسيون بتحييد أجهزة الدولة والقضاء لفرض الشفافية وكسب المعركة الحقيقية على الفساد الذي يكبد البلاد خسائر تقدّر بنحو 3 مليارات دولار سنويا، وفق أرقام رسمية.

وكانت هيئة مكافحة الفساد (هيئة دستورية) قد أوكلت ملف شبهات تضارب المصالح والفساد المتعلّق برئيس الحكومة المستقيل إلياس الفخفاخ إلى القضاء المالي بعد تقديم أدلة ووثائق قالت إنها تثبت الشبهات على شركات يملك فيها الفخفاخ مساهمات، مطالبة بمنع السفر وتجميد أموال المشتبه فيهم.

هيئة مكافحة الفساد قالت، الأحد الماضي، إنها «أحالت إلى القضاء ما يثبت وجود خرق للقانون بمجمع الشركات الذي يملك فيه الفخفاخ مساهمات، واقتراف أفعال يمكن تصنيفها في خانة الفساد، ومنها التهرب الضريبي وفساد مالي وإداري».

ويعتبر الناشط السياسي والوزير السابق، فوزي عبد الرحمان، أن مقاومة الفساد في تونس لا يمكن أن تتحقق بالشكل الكامل بسبب تواصل سيطرة أحزاب على دواليب الدولة، ما يؤثر على حيادية القضاء وهيئات الرقابة. وقال عبد الرحمان، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن المصالح السياسية لا تزال تتداخل في تونس مع المصلحة العليا للبلاد التي يُفترض أن تسهر الإدارة وهياكل الدولة على حراستها، مشددا على ضرورة تخليص أدوات الدولة الحزبية حتى لا يتداخل الذاتي والموضوعي في مكافحة الفساد.

وطالب بالنأي بأجهزة الدولة عن الصراع السياسي لكسب المعركة الحقيقية على الفساد، حسب قوله.

ورغم تأكيد هيئة مكافحة الفساد على امتلاكها ما يثبت تهمة تضارب المصالح على الفخفاخ ومجمع الشركات التابع له، إلا أن تقارير هيئات الرقابة الحكومية اختلفت حول الأمر واعتبرت أن ما يتعلق بالفخفاخ لا يتجاوز المحاباة.

ملف الفساد في تونس الذي يشهد حاليا نوعا من الحراك لم يقتصر على فتح تحقيق قضائي مع الفخفاخ، بل تصاعدت وتيرة توقيف مسؤولين وموظفين في شركات حكومية وإدارات جمركية خلال الأسابيع الأخيرة بتهم فساد ورشوة، الأمر الذي اعتبره مراقبون ضروريا لتحقيق الاستقرار المالي للكثير من المؤسسات.

الفخفاخ متهم بالفساد المالي (Getty)

وقال عضو جمعية المراقبين العموميين والخبير في الحوكمة، شرف الدين اليعقوبي، إن مساراً جديداً لمكافحة الفساد في تونس بصدد التشكل، مشيرا إلى أن هناك مؤشرات إيجابية لمرحلة حوكمة جديدة في البلاد من خلال تعقّب الفساد الإداري والآذن بمهمات تدقيق في قطاعات مهمة، منها رخص استكشاف وأستخراج النفط.

وأضاف اليعقوبي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن إطلاق حملة جديدة لمكافحة الفساد الإداري يجب أن يواكبه إسراع في البت القضائي في الملفات المحالة إلى المحاكم، لإثبات نجاعة مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

الأردن: اتهامات بعرقلة ملاحقة المتورطين

> تصاعدت مخاوف الاردنيين، من عرقلة إجراءات مكافحة الفساد، بعد ان طاولت التحقيقات رؤوساً كبيرة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أخذت محاربة الفساد في الأردن منحى جديدا وغير مسبوق، تجلى في تبادل رئيسي السلطتين التنفيذية والتشريعية الاتهامات حول قضايا فساد كبرى اكتُشفت مؤخرا، وأخرها قضية التلاعب بعطاءات أشغال كبرى تم على إثرها سجن أحمد الطراونة، شقيق رئيس مجلس النواب ونقيب المقاولين السابق. واتهم رئيس مجلس النواب، عاطف الطراونة، الحكومة بتسييس قضايا الفساد وقيادة حملة ضد عائلته، استنادا إلى المنافسات والمناكفات السياسية، ووصف ذلك «بالشيء المعيب».

وفي المقابل، جاء رد رئيس الوزراء، عمر الرزاز، على اتهامات الطراونة، الأحد الماضي، مبطنا بقوله: «موضوع حماية المال العام فهو كشعار مطلب للجميع، ولكن ما أن يدخل حيز التنفيذ إلا ويواجه معارضة ومقاومة شديدة من البعض».

وأضاف الرزاز، في رده الذي جاء في كلمة مصورة وجهها للأردنيين ضمن تقليد بداه منذ ثلاثة أسابيع «جزء من المعارضة قد يكون بسبب تظلمات مشروعة، وجزء آخر قد يكون مقاومة من جهات تكسّبت من الوضع القائم على مدى عقود، وأي تغيير في هذا الوضع سيؤثر على مصالحها، لذا تجدها تبذل كل ما لديها من جهد لمقاومة أي تغيير قد يمسّ بمكتسباتها».

وبالتزامن مع كلمة الرزاز، أصدر 85 نائبا في مجلس النواب الأردني بيانا رفضوا فيه البيان الذي أصدره الطراونة قبل أكثر من أسبوع وهاجم فيه الحكومة، واعتبر أن اعتقال شقيقه جاء في إطار الخصومة السياسية مع السلطة التنفيذية.

وأكد النواب الموقّعون على البيان رفضهم لاستغلال موقع رئاسة مجلس النواب للدفاع عن قضايا أسرية، وأنهم يدعمون أي جهد لمحاربة الفساد. إلى ذلك، قال عضو مجلس النواب، موسى هنطش، لـ«العربي الجديد»، إن محاربة الفساد مطلب شعبي منذ سنوات طويلة، في ضوء وقوع حالات متكررة بالاعتداء على المال العام، ومن ذلك الملف الذي تم بموجبه بيع شركات كبرى مثل الاتصالات والفوسفات والبوتاس بثمن بخس، وتبين فيما بعد حدوث استغلال لمواقع وظيفية عليا، وارتكاب جرائم اقتصادية بحق الوطن وتأثر بسببها الاقتصاد الوطني وتضررت إيرادات الخزينة.

> التحقيقات تطاول رؤوساً كبيرة.. ومخاوف من تسييس قضايا

وكان الأردن شهد، في السنوات الأخيرة، قضايا فساد من العيار الثقيل تم على إثرها سجن مديرين سابقين للمخابرات العامة سميح البطيخي ومحمد الذهبي، ووزير المالية الأسبق عادل القضاة، وغيرهم فيما تم الحجز على أموال وزير الأشغال السابق سامي هلسة، بذات القضايا المتهم بها شقيق رئيس مجلس النواب. وقال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ«العربي الجديد» إنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تسييس قضايا الفساد ومحاولة عرقلتها وترك المجال للجهات المختصة للنظر فيها.

وأضاف أن محاربة الفساد ووضع حد له يعني تصحيح مسار الممارسات الخاطئة ووضع حد للتطاول على المال العام والتعدي على أموال الدولة والإضرار بالاقتصاد الوطني بمختلف الأشكال، مشيرا إلى أن المبالغ التي يجري الحديث عنها تساعد في تخفيض عجز الموازنة وتقليل الانعكاسات السلبية للظروف الاستثنائية الطارئة وأخرها أزمة كورونا. وأكد أن التوجه لإجراء تسويات مالية مع المتهربين ضريبيا مهم لتحقيق حاصلات مالية للدولة.

اقتصاد الناس

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ترفع جائحة كورونا من التفاوت في الدخول بين الأثرياء والفقراء في العالم مثلما حدث في جائحات سابقة. وحتى الآن ترفع سياسات ضخ التريليونات من قبل البنوك المركزية من تركيز الثروة في يد فئة قليلة بينما تتزايد نسبة البطالة

زيادة الهوة بين الأثرياء والفقراء

كورونا تفاقم أزمة تفاوت الدخول والبطالة حول العالم

لندن ـ **العربي الجديد**

تدخل المجتمعات الرأسمالية والحكومات الغربية «عالم ما بعد كورونا»، وهي تعاني من مجموعة من القضايا المعقدة على صعيد النزاعات الداخلية داخل مجتمعاتها مع تزايد عدد الإصابات بجائحة كورونا وانعكاساتها على ارتفاع معدل البطالة وزيادة عدد الذين يخسرون جزءاً من دخولهم بسبب تقليص الجائحة للنشاط الاقتصادي والقوة الشرائية التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

وتتوقع دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي أن تزيد جائحة كورونا من فجوة الدخول بين الأغنياء والفقراء في العالم، كما حدث بعد نهاية جائحات أخرى مر بها العالم في الماضي. ودعا الصندوق في دراسة صدرت أخيراً صناع السياسة في الدول الغربية إلى ابتداع آليات وتبني سياسات لمعالجة الاختلال المربع في الدخول.

ويرى محللون ماليون أن عدد الأثرياء وحجم ثرواتهم شهدا ارتفاعاً ضخماً في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بسبب حصول الأثرياء على تمويلات رخيصة من المصارف المركزية وضخ تريليونات الدولارات في شركاتهم، وهو نفس التوجه الجاري حالياً في أميركا وأوروبا.

ومن بين السياسات التي ترفع من فجوة الدخول وطبقاً بكثافة خلال جائحة كورونا الحالية، سياسات التحفيز النقدي والمالي التي نفذها مصرف الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) وتبعته المصارف المركزية في الاقتصادات الكبرى، إذ أن سياسة ضخ المال تهتم بالمستثمرين في أسواق المال وليس بخلق الوظائف.

ووفقاً لمحللين، فإن هذه السياسات النقدية تفيد الأثرياء والمستثمرين في أسواق المال والسندات، وتضرب دخول الطبقات الوسطى والعمال في المجتمعات، إذ إن هذه السياسات تمنح من يملكون الثروة ويستثمرون في أسواق المال فرصة الاقتراض بدون فائدة أو فائدة ضئيلة جداً للمضاربة في أسواق المال، بينما تضرب أصحاب الادخارات من كبار السن وترفع من نسبة التضخم بالنسبة للعائلات والمستهلكين.

كما أن السياسات النقدية التي تطبقها البنوك المركزية تحمي الأثرياء من تبعات المخاطرة في أسواق المال. وتشير البيانات التي نشرتها وكالة تامين الودائع الفيدرالية خلال الشهر الجاري إلى أن المصارف التجارية راكمت سيولة حجمها تريليوني دولار من عمليات التحفيز المالي والنقدي، كما أن صناديق إدارة الثروات راكمت هي الأخرى تريليون دولار من اضطرابات الأسواق والمضاربة على الأسهم الرخيصة. وهذه الثروات التي نشأت من سياسات الدولة ستصب في جيوب الأثرياء وليس الفقراء.

وحسب معهد السياسات الأميركي، أضاف أثرياء أميركا 282 مليار دولار إلى ثرواتهم في ثلاثة أسابيع بين نهاية شهر مارس/ آذار وحتى يوم 23 إبريل/ نيسان الماضي، مقارنة بارتفاع ثرواتهم بنحو نصف تريليون دولار في عام 2019 بأكمله. ويحدث هذا الارتفاع في الثروة بينما يتزايد عدد العاطلين عن العمل حول العالم، وبفوق في أميركا وحدها 40 مليون عاطل، كما ترتفع معدلات البطالة إلى مستويات تاريخية في أوروبا والاقتصادات الناشئة.

وهذا المعدل الضخم الجاري في بناء الثروة، منذ بداية تفشي الفيروس «كوفيد 19»، سينعكس سلباً على اتساع الفجوة في الدخول بين من يملكون المال وبين أفراد المجتمع في أميركا وفي دول أوروبا الغربية، وربما ينتهي هذا التباعد في الدخول إلى غبن اجتماعي وكفر بالنظام الاقتصادي الرأسمالي ورفض شعبي للنظام الديمقراطي، حسب ما يعتقد مراقبون. في هذا الشأن، يرى محلل الاقتصاد السياسي البريطاني نيك كوهين، في تحليل بصحيفة «ذا غارديان» البريطانية، أن انعدام العدالة في توزيع الثروة والاحتكار والضغوط الاقتصادية ستقود إلى تقويض النظام الرأسمالي، ما لم تتخذ الحكومات إجراءات للحد من تأثيراتها السلبية على المجتمعات. وحسب الأرقام فإنه في أميركا تملك نسبة 10% من المواطنين الأثرياء نسبة 75% من الثروة، في الوقت الذي تتقلص فيه الطبقة الوسطى وتتوسع الأحياء الفقيرة في مدن كبرى مثل نيويورك وشيكاغو ولوس أنجليس.

وحسب مسح أجراه مصرف «بو بي أس» السويسري، فإن الأثرياء سيهجرون المدن إلى الريف في «عالم ما بعد كورونا» بسبب المضايقات وحالة عدم الأمان التي يجدونها في المدن الكبرى.

لكن أزمة الفجوة بين الدخول ليست قاصرة فقط على الولايات المتحدة وإنما تمتد كذلك إلى أوروبا التي تتزايد فيها الأحزاب الشعبوية على حساب الأحزاب التقليدية. وتهدد هذه الأحزاب الشعبوية بتفكك دول المجموعة الأوروبية في حال طول أمد جائحة كورونا وتداعياتها السالبة على الاقتصاد في المفاوضات الشاقة بين دول الاتحاد الأوروبي التي انتهت صباح أول من أمس الثلاثاء واستمرت لمدة خمسة أيام لإجازة حزمة إنقاذ للاقتصادات الأوروبية من جائحة كورونا. على الصعيد العالمي، كشف تقرير، أعده أكثر من مائة باحث من 70 دولة، يقارن توزيع الثروات على المستوى العالمي وتطوره، أن التفاوت الاجتماعي والفقر تزايدا في العالم بشكل كبير منذ ثمانينيات القرن الماضي. وأوضح الباحثون أن الظاهرة تطورت بسرعات مختلفة، إلا أن الولايات المتحدة والصين وروسيا شهدت ارتفاعاً كبيراً.

وبحسب التقرير الذي أشرف عليه لوكا شانسيل من معهد باريس للاقتصاد وتوماس بيكيتي مؤلف الكتاب الشهير «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، فإن حصة العائدات الوطنية التي تراكمها 10% من دافعي الضرائب الأكثر ثراء في العالم ارتفعت من 21% إلى 46% في روسيا ومن 27% إلى 41% في الصين. وفي الولايات المتحدة وكندا، انتقلت هذه النسبة من 34% إلى 47%، فيما شهدت أوروبا ارتفاعاً أكثر اعتدالاً من 33% إلى 37%. وفسر توماس بيكيتي هذه الظاهرة «بانهيار الأجور الأكثر تدنياً» في الولايات المتحدة لكن أيضاً «بتفاوت كبير في مجال التعليم والنظام الضريبي». ويرى محللون أن تزايد الفجوة بين الدخول أصبح مشكلة لا يمكن تجاهلها في عالم ما بعد كورونا، في هذا الشأن يرى الاقتصادي ومستشار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، جين سبيرلنغ، في كتابه الذي صدر حديثاً بعنوان «الكرامة الاقتصادية»، ضرورة معالجة التفاوت في الدخول للحصول على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك المجتمعات في الدول الرأسمالية. وقال سبيرلنغ في كتابه إن تزايد الفجوة في الدخول في المجتمعات يرفع من كلف المعيشة ويجبر العائلات ذات الدخل المنخفض على القبول بأية أجور تعرض عليها، كما أنها تقوض نفوذ النقابات العمالية التي تحمي الطبقات الدنيا من نفوذ أصحاب المال والشركات.

ولمعالجة أزمة التفاوت في الدخول دعا نحو ثلاثة مرشحين من الحزب الديمقراطي في الانتخابات الأولية لاختيار مرشح الحزب للرئاسة لفرض ضريبة على الأثرياء، كما دعا نحو 83 مليادرياً في الأسبوع الماضي إلى ضرورة فرض ضريبة على الثروة، بحسب ما ذكرت صحيفة فرنسية.

ويعد الملياردير بيل غيتس، صاحب شركة مايكروسوفت، والذي يملك اكثر من مائة مليار دولار، من كبار المنتقدين لتزايد الفجوة في الدخول وتداعياتها السالبة. ويعتقد غيتس أن النظام الرأسمالي يحتاج إلى إصلاح، ومن المصلحة أن ترتفع الضرائب على الأغنياء.

وقال في لقاء تلفزيوني العام الماضي: «أعتقد أن من الممكن أن تستخدم الضرائب للحصول على مساواة أفضل في الدخول وتمويل الخدمات الحكومية... ولكن يجب أن يحدث ذلك في أطر وأسس النظام الرأسمالي».

ولم أجد في كل التفسيرات الدينية إجماعاً بين العلماء، على مفهوم الحكم، وإن كانوا يعتقدون أن الحاكم العادل المشروع هو الذي يطبق أحكام الله فيطالب بأداء ما أمر به الله، وينهى عما نهى عنه الله. وماذا إذا كان الحاكم لا يتقيد بأحكام القرآن والسنة ومصادر التشريع، فهل يثور عليه الناس، أم يرجئونه، على أمل أن يتوب ويرجع إلى حكم الله. وهذا ما فرّق بين المعتزلة والمرجئة.

وانحاز الخلفاء للمرجئة الذين اتخذوا من فقه الغزالي لاحقاً ذريعةً لذلك، وخصوصا أنه أرجع فكر ابن رشد إلى الفلسفة اليونانية التي تحضّ على الفتنة «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة». أما المعتزلة فقالوا إن بقاء الحاكم إن خرج عن حكم الله ليس مقبولاً ومخالفاً للشرع. وفي الحالتين، تبقى الإشارة إلى العلماء هي السائدة. ويثير أهل الغرب الآن السؤال نفسه، فبعضهم يقول إن الناس كانوا ينتخبون الأشخاص المناسبين في الغرب، والأكثر أهلية للحكم. فهؤلاء يجري تدريبهم وإعدادهم سياسياً. وهم ينخرطون في الأحزاب، حيث يقدمون الدليل على قدراتهم القيادية وأهليتهم للمناصب العليا، ثم يتنافسون بموجب الديمقراطية والخيار الشعبي، حتى يصلوا إلى الحكم، فيكونوا جاهزين مؤهلين.

كلف الانتخابات المرتفعة

ولكن من الذي يختار القياديين داخل الأحزاب السياسية؟ وهل داخل الأحزاب نفوذ كبير لأصحاب المصالح، فيختارون الشخص الذكي القيادي، ولكنه الذي يحقق مصالحهم ويدافع عنها؟ الناس عندما يختارون من يحكمهم تكون الخيارات أمامهم محصورةً في من اختارتهم الأقليات النافذة داخل الأحزاب، ومن يتبرّعون بأموالهم. لقد أصبحت كلفة الانتخابات مرتفعةً إلى حد كبير. لا يقدر عليها إلا من ورث مالاً كثيراً، أو من توفر له المال المطلوب للإنفاق على الحملة الانتخابية.

ولماذا أصبحت كلف الانتخابات مرتفعة؟

السبب أن الإعلام هو الذي يضع صورة الناخب ومزاياه في ذهن الناس، وكل ما يقوله المرشح يأتي من خبراء في العلاقات العامة والتسويق والإعلام وصناع الانطباعات والقادرين على التأثير. ولذلك لا يختار الناس المسؤول، وإنما يختارون صورته التي رسمت ولونت وصقلت بعناية شديدة. إذن، نحن نصوت للانطباع، للشخص الافتراضي، وليس للشخص الفعلي. وأعتقد أن هذه الفلسفة الجديدة لم تأت من أوروبا فحسب، بل صارت تأتي من تجربة الولايات المتحدة. والإعلام الذي يصنع الرؤساء ويبيعهم للناس قادر على تدمير صورتهم وإحباطهم.

زيادة إصابات كورونا ربما تؤجل النشاط الاقتصادي في أميركا (Getty)

الأثرياء سيهجرون المدن

ربما سيهجر الأثرياء المدن إلى الريف في اعقاب نهاية جائحة كورونا، وفقا لاستطلاع اجرته مجموعة «يو بي إس» المصرفية السويسرية. وخلص 75 بالمئة من المستثمرين الأثرياء الذين شملهم الاستطلاع الى ان الحياة بعد جائحة كورونا لن تعود ابدا الى ما كانت عليه في السابق. وحسب الاستطلاع شرع المستثمرون فعليا في التخطيط لتعديل نمط حياتهم بعد انتهاء الوباء، إذ سيُقبل 7 من كل 10 مستثمرين من الآن فصاعدا عدد مرات السفر والتنقل.

مليارديرات يؤيدون فرض ضريبة على الثروة لتقليص تفاوت الدخول

تأجيل اتفاق الشراكة البريطانية الأميركية

لندن ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة «فايننشال تايمز»، الأربعاء، إن الحكومة البريطانية تخلّت عن آمال التوصل إلى اتفاق تجارة حرّة مع الولايات المتحدة قبل انتخابات الرئاسة الأميركية، وعزا المسؤولون التقدم البطيء للمفاوضات إلى تفشّي فيروس كورونا. ونقلت الصحيفة عن مسؤول قوله «هل سيحدث هذا العام؟ وأجاب غالباً لا». كما قال مسؤول آخر «لا نريد أن نُدفع إلى اتفاق». وفي الشهر الماضي، قالت وزيرة التجارة البريطانية ليز تروس إن بلادها لم تحدد مهلة للتوصل إلى اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة. ويعد مشروع الشراكة التجارية بين لندن وواشنطن أهم أعمدة الفضاء التجاري الجديد الذي تنوي بريطانيا بناءه في ما بعد «بريكست»، ولكن تعترضه عقبات، بحسب ما ذكر مسؤولون تجاريون في السابق. في هذا الشأن، قال ادم مارشال، المدير العام لاتحاد غرف التجارة البريطانية، إن الخبرة الأميركية في مثل هذه المفاوضات تجعل من الصعب على بريطانيا التوصل إلى اتفاق جيد. وبحسب مارشال فإنه بينما ستركّب مجموعة عمل اتحاد غرف التجارة البريطانية بالمحادثات البريطانية - الأميركية، حول كيفية زيادة التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن التركيز يجب أن ينصب على تطوير «أمور إجرائية صغيرة»، مثل الإجراءات الجمركية بدلاً من اتفاق تجاري شامل.

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مع الرئيس ترامب أثناء قمة الناتو (Getty)

5 مليارات يورو استثمارات البنك الأوروبي

لندن ـ **العربي الجديد**

قال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أمس الأربعاء، إنه استثمر 5,1 مليارات يورو (5,9 مليارات دولار)، وهو مبلغ قياسي، في أول ستة أشهر من العام، لدعم الاقتصادات التي تضررت من تداعيات فيروس كورونا في المنطقة التي ينشط بها.

وحسب رويترز، قال البنك إن الضرر الناجم عن الجائحة «بالغ» بالنسبة للاقتصادات التي يستثمر فيها، وعددها 38، والممتدة من إستونيا إلى مصر ومن المغرب إلى منغوليا، متوقعاً انكماشاً نسبته 3,5 بالمائة في المتوسط هذا العام.

وأضاف البنك أن الاستثمارات ارتفعت بما يزيد عن الثلث مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، بينما ذهب نحو مليارَي يورو لتمويل صفقات تجارية في أول ستة أشهر من العام. وأظهرت النتائج أن تركيا حصلت على نحو مليار يورو أو حوالي خمس إجمالي الاستثمارات في النصف الأول من 2020، في حين كانت مصر ثاني أكبر مستفيد، إذ تلقت 459 مليون يورو.

وقال البنك إن التعامل مع تداعيات الجائحة يعني تجميد البنك لتوسيع محتمل لعملياته في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وكان متوقعاً أن تطرح الخطة على المساهمين هذا العام. وقال يورجن ريجترينك القائم بإعمال رئيس البنك، «نعيش في عالم جديد ومحور اهتمامنا التحديات التي تواجه عملاءنا الحاليين وفي الاقتصادات التي نعمل بها».

رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية سوما تشاكرابارتي مع مسؤول بريطاني (Getty)

الدولار يتألق مع عودة التوتر بين بكين وواشنطن

لندن ـ **العربي الجديد**

تبددت شهية المخاطرة في أسواق الصرف العالمية في المعاملات المبكرة في لندن، أمس الأربعاء، حيث عوّض الدولار بعض خسائره التي تكبدها يوم الثلاثاء بعدما قالت وزارة الخارجية الصينية إن الولايات المتحدة طلبت من بكين في 21 يوليو/ تموز إغلاق قنصليتها في هيوستون. وصعدت العملة الأميركية رغم توجه الإدارة الأميركية نحو مزيد من جولات التحفيز المالي وسط تزايد عدد الإصابات في البلاد وعودة بعض الولايات الكبرى لإغلاق بعض النشاط الاقتصادي. وعادة ما يقود توسيع الكتلة النقدية إلى ضعف العملة، ولكن الدولار كعملة تسوية واحتياط دولية تكتسي حالة خاصة. وحسب وكالة رويترز، ارتفع الدولار فيما تراجع اليورو في تعاملات أمس، الأربعاء، وهو ما يعكس اتجاه «الإقبال على المخاطرة» خوفاً من حدوث تطور نوعي في الصراع بين العملاقين بعدما نددت بكين بهذا القرار وهددت بالرد. وظلت الأسواق ميالة بقوة للمخاطرة أثناء ليل الأربعاء بدعم من آمال بشأن التعافي الاقتصادي في أوروبا، حيث سجل اليورو أعلى مستوى في 18 شهراً عند 1,1547 دولار، بعدما اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على خطة تحفيز ضخمة في منطقة اليورو. لكن هذه التحركات انقلبت للنقيض بعد بيان الصين وتراجع اليورو إلى 1,152 دولار.

وعوّض مؤشر الدولار، الذي سجل أدنى مستويات له يوم الثلاثاء، بعض خسائره مع تراجع شهية المخاطرة صباح الأربعاء، وصعد بنسبة 0,2 بالمائة إلى 95,292 نقطة. وفي المقابل، تراجع اليوان في المعاملات الخارجية وتجاوز مستوى السبعة يوانات مقابل الدولار بعد تجدد التوتر بين واشنطن وبكين، وسجل في أحدث تداول له سعر 7,0028 يوانات مقابل الدولار.

وعادة ما تلجأ الدول والمصارف والشركات في آسيا وأوروبا لشراء الدولار في لحظات التوتر السياسي والاضطراب الاقتصادي والمالي تحوطاً من حدوث نقص لديها في الدولارات بسبب أزمات في تسويات التجارة وتسديد التزاماتها المالية. ومعروف أن الأعمال التجارية والاقتصادات الناشئة استدانت بشراهة خلال السنوات الماضية عبر إصدارات سندات اليورو أو سندات الاقتراض التي تصدر بالدولار خارج الولايات المتحدة. وعلى صعيد عملات المخاطرة، خسر كل من الدولار الأسترالي والدولار النيوزيلندي من قيمتيهما، وهما عملتان هامشيتان يضارب عليهما تجار العملة حينما يتوقعون تراجع سعر صرف الورقة الخضراء.

الدولار يعوض مكاسبه بعد خسائر الثلاثاء (Getty)

رؤية

مشروعية القيادات في العالم

جواد العناني

من الاقتباسات الجميلة حول البَلادة الوسطية (ترجمتي لكلمة MEDIOCRITY بالإنكليزية)، فإن واحداً منها يبقى عالقاً في ذهني، ولا أنساه، وإن كنت أنسى اسم قائله، مانشونا ذيلوايو، وهو زيمبابوي الأصل وكندي الجنسية. يقول الاقتباس: «لكي تتجنب الأعداء لا تقل شيئاً. ولكي تتجنب النقاد لا تفعل شيئاً. ولكي تتجنب الحساد لا تكن شيئاً. ولكي لا تكون بليداً وسطياً أُنَسّ كل ما قرأته أعلاه». ويؤكد كتاب حديث بعنوان LA MEDIOCRATIE.للكاتب الكندي آلان دونو ALAIN DENEAULT، من مقاطعة كيبيك (مواليد 26 سبتمبر/ أيلول 1970)، أن الأشخاص الوسطيين صاروا يحكمون العالم بدون اجتياح الباستيل (إشارة إلى الثورة الفرنسية)، وبدون حريق الرايخشتاغ (إشارة إلى فوز هتلر في ألمانيا). ويحلل الكاتب، الحاصل على دكتوراه في الفلسفة من جامعة باريس في العام 2004، لماذا لم يعد صنّاع القرار من فئة خاصة، بل أناس متوسطو القدرات، محدودو الذكاء، وصوتهم مرتفع.

البلادة الوسطية

وتخطر على بال المرء أشياء كثيرة، وهو يفكر في هذا الموضوع. أولها تعريف البلادة الوسطية، أو التوسط، أو التفاهة كما يترجمها بعضهم. هل هنالك طبقية معينة تجعل بعض الناس أجدر بالحكم من غيرهم؟ وما هي الشروط المطلوبة لمن يكون مؤهلاً للحكم؟

ولو اتفق الناس على هذه لما كتبت آلاف الكتب، ولما تفرّعت الفلسفات في شرعية الحكم ومشروعيته، ولما اختلف أبو حامد الغزالي مع ابن رشد، ولا أفلاطون والقديس أوغستين، ولما نجحت فلسفة كارل ماركس حقبة من الزمن، ولما انقسم الناس بين الحكم المتوارث والحكم المتغير.

وهذه قضية كبرى. وقد بُنيَت فلسفة الحكم عند الفلاسفة الفرنسيين (مونتسكيو، وروسو، وفولتير وغيرهم)، على الفلسفة اليونانية، والمأخوذة أيضاً عن ابن رشد الذي أكّد أن الشعب هو مصدر السلطات. وماذا لو كان الشعب غير متعلم؟

هنا يجيب أبراهام لنكولن، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأميركية: «إنك تستطيع خداع كل الناس بعض الوقت، وخداع بعض الناس كل الوقت، ولكنك لا تستطيع خداع كل الناس كل الوقت».

وهذه في الواقع ترجمة للحديث النبوي الشريف «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وقد فسّره بعض علماء الحديث أن علماء الأمة لا يمكن أن يجتمعوا على ضلالة، مثل الشاطبي. وهكذا، فإنهم يميزون بين العلماء والعوام، فالعوام يمكن أن يخطئوا ويجتمعوا على أمر غير رشيد، أما العلماء فلا يمكن أن يفعلوا ذلك. وأنا أشكّك في صحة التفسير، لأن الرسول أشار إلى اجتماع الأمة، أي كل الناس، بعلمائهم وعوامّهم.

وعلى أي حال، تسعى أدبيات دينية إلى جعل الحكام فئة خاصة مميزة عن غيرها، مستشرين الآية الكريمة «وأطيعُوا الله، وأطيعُوا الرسول وأولي الأمر منكم»، ولكن علماء آخرين فسّروا الطاعة بأنها ما يرضي الله، وإن تنازعتم في ذلك فردّوه إلى الرسول، أو إلى أولي الأمر منكم، ليفتوكم في ما أنتم تتخاصمون فيه.

من جانبه يرى المليادير راي دالیو، الذي يملك نحو 19 مليار دولار، أن الرأسمالية بحاجة إلى عملية إصلاح مثلها مثل أي شيء آخر، ولكن لا يجب إلغاء الرأسمالية. واعترف دالیو، وهو من كبار المستثمرين، في لقاء مع برنامج 60 دقيقة بقناة «سي بي أس» الأميركية، أن «الاقتصاد الأميركي لا يوزع الفرص بعدالة.